استخدام مقاييس التدفق النقدي في تقييم جودة الأرباح : دراسة تطبيقية في

مصرف الشمال للتمويل والاستثمار

The use of cash flow measures in assessing the quality of earnings: A Case Study in North Bank for Finance and Investment

م.م. أسماء سهيل نجم

المعهد التقني/ بعقوبة

المستخلص

يهدف البحث الى ايضاح دور المقاييس المشتقة من قائمة التدفقات النقدية(CFS) في تقويم جودة أرباح الوحدة الاقتصادية ومدى تأثيرها على ما يتخذونه من قرارات مالية في ممارستهم الوظيفية ، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام تحليل كشف التدفق النقدي والنسب المالية المستنبطة منه ، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ، أن اهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية هي تقويم جودة الأرباح وسيولة الوحدة الاقتصادية وتزويد المستخدمين بمعلومات تمكنهم من معرفة قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد النقدية ، وقدم البحث مجموعة من التوصيات منها وجوب أعطاء قائمة التدفقات النقدية المزيد من الاهتمام والدراسة لإبراز دورها لمتخذي القرارات وللجهات المستخدمة للقوائم المالية المنشورة لما تتضمنه من معلومات تعكس قدرة الوحدة الاقتصادية على مواجهة الظروف الاقتصادية المحيطة بها.

Abstract

This research aimed to showing the role of the measurements (or standards) derived from the cash flow Statement(CFS) in evaluating the quality of the profits of the economical unit and its effect on what they make of financial decisions in their professional practices. To achieve this aim, the cash flow statement and the financial percentages taken from it were analyzed. The research arrived at a number of conclusions and the most significant ones are : the most important purposes served by the cash flow statement are evaluating the quality of profits and the flowing of the economical unit and provide the users with information which help them to know the ability of the economical unit to generate cash and the needs of the unit in using cash. The research presented a number of recommendations and the most important ones are : the necessity to pay more attention and study to the cash flow list in order to show its role to the decisions makers and the users of the financial lists published because they have information that reflect the ability of the economical unit to face the economical circumstances which surround it.

المقدمة

أن القوائم المالية تتضمن كما كبيرا من البيانات الخاصة بالفترات المالية السابقة والفترة المالية الحالية.كذلك لايكفي أعداد هذه القوائم وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء الوحدة الاقتصادية في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها ثم تفسير نتائج التحليل إلى معلومات ملائمة لخدمة كافة الإطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية ، ومن مميزات التحليل باستخدام النسب سهولة احتساب النسبة المالية وإمكانية استعمالها في المقارنة من سنة إلى أخرى أو بين وحدة اقتصادية وأخرى وكشف المعلومات التي لاتفصح عنها بصورة مباشرة القوائم المالية الختامية ان قائمة التدفقات النقدية والمؤشرات التي يمكن استخلاصها منها تعد من الوظائف المهمة للتحليل المالي حيث توفر معلومات لاتظهرها قائمتي الدخل والميزانية لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين، كما أنها أكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية من خلال المعلومات التي تفصح عنها ، ومن أهم الإغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية قدرتها على اعطاء تقويم جودة أرباح الوحدة الاقتصادية وتقويم سيولتها وسياسات التمويل والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .

منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث

نظرا لان القوائم المالية التقليدية (بما فيها قائمتي الدخل والمركز المالي)تعد وفقا لأساس الاستحقاق فان البيانات المالية التي تعرضها تلك القوائم لاتكشف في واقع الأمر عن حقيقة التدفقات النقدية لأنشطة الوحدة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية خلال الفترة المحاسبية الواحدة ، وعلى هذا الأساس فان صافي الربح الذي تظهره قائمة الدخل لايعبر عن القيمة الحقيقية لصافي التدفق النقدي الذي اكتسبته الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية الخاضعة للتحليل كما أن المركز المالي الذي تصوره ميزانية الوحدة الاقتصادية لايعبر هو الأخر عن مركزها النقدي في نهاية الفترة ، لذا فان المقاييس المشتقة من تلك القوائم سواء كانت لأغرض تقويم سيولة الوحدة الاقتصادية أو لأغراض تقويم ربحيتها تكون مضللة مما تضعف من قوة وصحة القرارات أو قصور المقاييس المشتقة من القوائم المالية التقليدية (بما فيها قائمتي الدخل والمركز المالي) في تقويم جودة أرباح الوحدة الاقتصادية.

ثانيا: هدف البحث

يهدف البحث إلى :

1-توضيح مفهوم وأهمية قائمة التدفقات النقدية وطرق أعدادها ، وتحديد المقاييس المشتقة منها

2- توضيح مفهوم جودة الأرباح وأهميتها والعوامل المؤثرة فيها

3-تقويم جودة أرباح مصرف الشمال باستخدام مقاييس جودة الارباح المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

ثالثا: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في كونه يتناول مقاييس التدفقات النقدية وما توفره من معلومات يمكن الاستفادة منها لأغراض تقويم جودة أرباح الوحدة الاقتصادية وبيان مدى كفاءتها في استغلال مواردها بشكل امثل ونجاح سياساتها التشغيلية

رابعا: فرضية البحث

يقوم البحث على الافتراض الأتي :

تمثل مقاييس التدفق النقدي المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقويم جودة أرباح الوحدة الاقتصادية

خامسا: أسلوب البحث وجمع البيانات

تم اعتماد المنهج الوصفي في هذا البحث من خلال الاطلاع على المصادر العربية والأجنبية والبحوث والرسائل الجامعية. أما جمع المعلومات فقد تم من خلال اعتماد الكشوفات المالية للمصرف عينة البحث

المبحث الأول

الاطـار النـــظـــري

اولا: قائمة التدفقات النقدية كأساس لتقويم جودة الأرباح

1-مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

تعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية المهمة التي تنص المعايير المحاسبية على ضرورة إعدادها ونشرها ضمن القوائم المالية المنشورة للوحدة في نهاية كل فترة مالية وذلك لتوفير معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات وكذلك الاستفادة من تلك المعلومات في تقويم أداء الوحدة الاقتصادية (منصور،2001،43)، وقد تم استحداث هذه القائمة لسد الفجوة بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وإعطاء تفصيلات أكثر دقة عن مصادر الأموال واستخداماتها عبر المصادر الثلاث الرئيسية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.كما أنها أكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية ومن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية قدرتها على تقويم جودة أرباح الوحدة الاقتصادية وتقويم السيولة في الوحدة وسياسات التمويل والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (مطر،2006،161-165). وبناء على ما سبق فقد عرفت قائمة التدفقات النقدية بأنها قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات) والمدفوعات النقدية(المدفوعات)وصافي التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة هي أنشطة التشغيل وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل لوحدة اقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توثيق رصيد النقدية في أول وأخر المدة (http://infolech accounts.com)

وقد عرفها (الدوري) و(أبو زناد) بأنها عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في الوحدة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة.(الدوري وأبو زناد،2003، 111) ومن هذا يتبين أن الهدف الأساسي من أعداد قائمة التدفقات النقدية هو مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل النقدية عن طريق توفير معلومات ملائمة عن

المستحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية فالقائمة توضح الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة المالية وكذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية خلالها (Wild,2003,p389) وتتبع أهمية قائمة التدفق النقدي من دورها في توفير معلومات لاتظهر في قائمة الدخل والميزانية العمومية. ويمكن توضيح أهميتها بأهم النقاط التالية: (حماد،2003،149)،(الدهراوي وجلال،1999،146)

ا–أن معلومات التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة الوحدة الاقتصاديةعلى توليد النقدية واحتياجات الوحدة الاقتصادية في استخدام هذه النقدية ،وكذلك الكيفية التي تولد وتستخدم الوحدة النقدية وما يعادلها

ب–عندما تستخدم بيانات التدفقات بالاقتران مع باقي البيانات المالية فأنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقويم التغيرات في أصول الوحدة وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة الوحدة وقدرها على الوفاء بالدين والتكيف مع الفرص المتغيرة

ج–تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل (أساس الاستحقاق) وصافي التدفقات النقدية (الأساس النقدي) وكذلك تعزز من القدرة على مقارنة الأداء التشغيلي لمختلف الوحدات الاقتصادية لأنه يستبعد أثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والأحدث

د–تساعد في الحكم على جودة الأرباح

هـ– تزود قائمة التدفقات النقدية معلومات مفيدة عن الأنشطة الاستثمارية فهي بذلك تعكس سياسة أداء الوحدة الاقتصادية سواء أكانت توسعية أم انكماشية فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية عن التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصول المنتجة فان ذلك يعد مؤشر جيدا على سياسة توسعية ونمو متزايد في الأنشطة الاستثمارية

و– تعزز قائمة التدفقات من المقدرة على مقارنة تقارير الأداء التشغيلي للوحدات الاقتصادية من خلال استبعاد أثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والإحداث التي تؤدي إلى نتائج مختلفة نستنتج مما سبق أن أهمية القائمة تنبع من مضمونها في توفير معلومات لاتتوافر في القوائم المالية الأخرى ومن تقديم تفسير لعدة قضايا تعجز القوائم الأخرى عن تقديمها .

ومن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية ما يلي:–

أ– تقويم جودة أرباح الوحدة الاقتصادية:

إن ربحية الوحدة الاقتصادية هي محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة ، وتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها الوحدة الاقتصادية قراراتها التشغيلية والاستثمارية . وتقيس نسب الربحية كفاءة الوحدة الاقتصادية في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح. وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي. وعلى هذا الأساس فإن

تحقيق الوحدة الاقتصادية لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً والعكس بالعكس. في حين كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه الوحدة الاقتصادية خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح الوحدة والعكس بالعكس (مطر ، 2006 ، 162)

ب–تقويم السيولة:

تعرف السيولة بأنها قدرةالوحدة الاقتصادية على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها المتداولة عند استحقاقها (Schroeder , et al . , 2001, P 156) . وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالمطلوبات المتداولة لمعرفة الوضع المالي للوحدة في الفترة قصيرة الأجل. وترتبط قوة أو ضعف سيولةالوحدة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجباً فهذا يعني أن هناك فائضاً نقدياً يمكن لإدارة الوحدة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل . أما إذا كان سالباً فهذا يعني أن على الوحدة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل

2– تبويب قائمة التدفقات النقدية وطرق اعدادها

أ– تبويب التدفقات النقدية

من اجل تحقيق الأهداف المرجوة من أعداد القائمة فأنها تضم كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية والتي يتم تبويبها كما هو محدد في المعيار رقم 95 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية إلى ثلاثة أقسام (أنشطة) وهي:(الوقاد ،2011، 258)

ا–الأنشطة التشغيلية: وهي النشاطات التي تقوم بها الوحدة لتوليد الإيرادات الرئيسية فيها أو التي لاتعتبر في ذات الوقت نشاطات استثمارية أو تمويلية

الأنشطة الاستثمارية : وهي النشاطات المتعلقة باقتناء وبيع الأصول غير المتداولة(الثابتة)إضافة للاستثمارات التي لاتعتبر نقدية معادلة (الأسهم والسندات)

ج– الأنشطة التمويلية : وهي النشاطات التي تخص رأس المال المملوك وهيكل الاقتراض في الوحدة (الجعارات،2007، 131–132)

أن أعداد قائمة التدفقات النقدية من المصادر الثلاثة السابقة يتم وفق ثلاث خطوات متتالية هي : (Kieso,Weygand&Warfield,2001,p1314)

1–تحديد التغير في النقدية عن طريق أيجاد الفرق بين رصيد النقدية أول الفترة وأخرها باستخدام بيانات الميزانية العامة المقارنة

2-تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحليل قائمة الدخل الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي كما يتطلب أيضا مقارنة الميزانيتين والبيانات الإضافية

3-تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية عن طريق تحليل بقية البنود الموجودة في الميزانية العمومية المقارنة والبيانات الإضافية

ب-طرق اعداد قائمة التدفقات النقدية

وهناك طريقتان لأعداد قائمة التدفقات النقدية وان الطريقتان تؤديان إلى نتيجة واحدة إذ أن المجموع النهائي فضلا عن المجاميع الفرعية للقائمة هي نفسها في ظل الطريقتين.أنهما تختلفان في الاسلوب الذي يتم فيه عرض البيانات الخاصة عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفيما يلي توضيح لتلك الطريقتين:(حنان،2009، 136)

1-الطريقة المباشرة:-بموجب هذه الطريقة يتم التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي مثل المستحصلات النقدية من المبيعات والخدمات المقدمة والمتحصلات من الزبائن وتحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الخارجة من النشاط التشغيلي مثل المدفوعات النقدية للمشتريات والمصروفات التشغيلية أو بشكل منفصل كل على حده ثم تحديد الفرق بينهما وهو يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وتمتاز هذه الطريقة بأنها تبين كلا من المتحصلات النقدية المدفوعات النقدية كما أنها تكشف عن معلومات أكثر تفصيلا تفيد في اتخاذ القرارات وأجراء تعديلات تتعلق بالمستقبل

2-الطريقة غير المباشرة:-وتسمى هذه الطريقة بطريقة التسوية وبموجب هذه الطريقة فان قائمة التدفق من الأنشطة التشغيلية تبدأ بصافي الدخل (الخسارة) والتي يمكن الحصول عليها مباشرة من قائمة الدخل ثم يضاف أليه أو يخصم منه بنود الإيرادات والمصروفات غير المؤثرة على النقدية. وذلك ليتحول رقم صافي الربح من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي. وتمتاز هذه الطريقة أنها تركز على الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل أي أنها توفر حلقة الوصل بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي

ثانيا: جودة الأرباح – مدخل مفاهيمي

1-مفهوم واهمية جودة الارباح:-

تناول الباحثون في مجال المحاسبة جودة الأرباح ومفهومها بمعان عدة تبعا لاختلاف مستخدمي القوائم المالية وهدفهم من هذا الاستخدام .وتبعا لا ختلاف وجهة نظرهم فيما تحتويه الأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة ، إذ يرى الباحثون في المجالات المالية أن اشتمال الأرباح المفصح عنها على بنود غير عادية يؤدي إلى أحداث خلل في مقدار ما تحتويه تلك الأرباح من جودة حتى ولو توافق ذلك مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، ألا أن الدائنين يعتبرونها كذلك كلما تمتعت بقدرة اكبر على التحول إلى تدفقات نقدية ، وبناء على ما سبق فقد عرف العديد من الباحثين مفهوم جودة الأرباح على وفق تصورات كل منهم لطبيعة الأهداف المرجو تحقيقها من استخدام القوائم المالية لتقويم أداء الوحدة المالي الحالي وكذلك التنبؤ بقدرتها على الاستمرار وتحقيق أرباح مستقبلية لذا عرفها (Schroeder &Other) بأنها درجة الارتباط بين الدخل المحاسبي للوحدة ودخلها الاقتصادي(Schroeder et al.,2009,p290 .)

. وقد أشار (Richardson) إلى أن مفهوم جودة الأرباح يمكن تحقيقه من خلال قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية فكلما تمتعت الأرباح باستمرارية اكبر فان ذلك يشير إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح المستقبلية(Richardson,2003,p49) .

يتضح من أعلاه أن الأرباح الأكثر ثباتا هي الأرباح الأعلى جودة ، ايضا عرف (Penman,2003,p77) الأرباح ذات الجودة العالية بانها تتمثل في الأرباح التي تحتوي على مؤشر جيد فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية وفيما يتعلق بتقويم الأداء الحالي للوحدة ، كما عرف كل من (Dechow&Schrand) جودة الأرباح بالاعتماد على الهدف من التحليل المالي المتمثل في تقويم الأداء الحالي للوحدة والى أي مدى يمكن الاعتماد على هذا الأداء للتنبؤ بالأداء المستقبلي للوحدة (Dechow&Schrand,2004,p5)

أما (Sloan) فا نطلق في تعريفه بالاعتماد على مكونات الأرباح آذ قسم الأرباح إلى (مستحقات وتدفقات نقدية تشغيلية) وأشار إلى أن النسبة الأعلى للتدفق النقدي التشغيلي الى صافي الدخل تكون أعلى جودة لذلك الدخل (Sloan,1996,p293)

, أما من الناحية الإجرائية فقد عرفت جودة الأرباح بأنها احد عنصري الجودة المالية Financial quality التي يستلزم قياسها بالمدى الذي تكون فيه الأرباح المعلنة لها القدرة على الاستدامة وبما يصطلح عليه (ديمومة جودة الأرباح)مصحوبا بتدفقات نقدية وبما يصطلح عليه (البعد النقدي لجودة الأرباح) (Comiskey&Mulford,2000,p2)

وبناءا على ماتقدم أن الأرباح ذات الجودة العالية تمثل مؤشر جيد للأداء التشغيلي المستقبلي وتقدم مقياسا جيدا عن قيمة الوحدة الاقتصادية.

وفي سياق أهمية جودة الأرباح فأنها تستمد أهميتها من أهمية الأرباح نفسها اذ أن أرباح الوحدة الاقتصادية تعد من المدخلات الهامة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وغيرها من القرارات الأخرى وكذلك فان الأرباح يتم استخدامها في العديد من الدراسات التنبؤية والقيمية لأداء الوحدة الحالي والمستقبلي، وفي هذا المجال فقد أشار(Dechow,1994,p4) إلى أن أرباح الوحدات تتمتع بأهمية كبيرة حيث تعود تلك الأهمية إلى استخدام الأرباح في تقويم الأداء من قبل عدد كبير من المستخدمين ، وبما أن جودة الأرباح تعود إلى قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأرباح الحقيقية للوحدة ومنفعتها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية فان جودة الأرباح تمثل جانبا هاما في تقويم الوضع المالي للوحدات من قبل العديد من الأطراف مثل المستثمرين المحتملين والدائنين ومستخدمي القوائم المالية بشكل عام (Chanetal,2006,p1082)، وكذلك يعتقد (Schipper&Vincent,2003,p98) أن جودة الأرباح بشكل خاص وجودة الإبلاغ بشكل عام ذات أهمية كبيرة لأولئك الذين يستخدمون القوائم المالية لأغراض التعاقدات واتخاذ قرارات الاستثمار، كما أن جودة القوائم المالية يمكن استعمالها كمؤشر غير مباشر لجودة معايير الإبلاغ المالي لذا فأنها ذات أهمية لواضعي المعايير المحاسبية.ويعتبر فهم جودة الارباح جزءا مهما في عملية التحليل المالي فالارباح ذات الجودة العالية تساعد المحللين الماليين على تحليل المعلومات لثلاثة جوانب اساسية هي الاداء التشغيلي الحالي للوحدة الاقتصادية ،الاداء التشغيلي المستقبلي ، وقيمة الوحدة الاقتصادية .

2-خطوات وطرائق تقويم جودة الأرباح

الاتي اهم الطرق والخطوات المتبعة في تقويم جودة الارباح (ألساعدي ،2012،ص67-68)

أ- **تحديد وتقويم السياسات المحاسبية الرئيسية:**أن الخطوة المهمة في تقويم جودة الأرباح هي تحديد السياسات المحاسبية الرئيسية المتبناة من الوحدة الاقتصادية وهذا يتوقف على الاجابة عن الاسئلة الاتية: - هل أن هذه السياسات معقولة

-هل أن مجموعة السياسات متوافقة مع معايير الصناعة

-ما هو تأثير السياسات المحاسبية على الأرقام المفصح عنها في القوائم المالية

ب- تقويم مدى المرونة المحاسبية: المهم في تقويم القوائم المالية هو مدى المرونة المحاسبية المتاحة في أعداد القوائم المالية والذي يكون اكبر في بعض الصناعات عن غيرها (فعلى سبيل المثال ،أن المحاسبة في الصناعات التي لديها الكثير من الأصول غير الملموسة وزيادة في تقلبات العمليات التجارية والجزء الأكبر من تكاليف الإنتاج التي تتحملها قبل الإنتاج وطرق الاعتراف بالإيرادات غير العادية تتطلب الكثير من الأحكام والتقديرات عموما تكون الأرباح اقل جودة في مثل هذه الصناعات من تلك التي تكون فيها المحاسبة أكثر وضوحا)

ج- تحديد إستراتيجية المحاسبة:يقصد بها تحديد الاستيراتيجية المحاسبية المعتمدة من قبل الوحدة الاقتصادية .هل تتبنى الوحدة الاقتصادية تطبيقات محاسبية جريئة؟ هل أن تقرير المدقق الخارجي عنها تقريرا نظيفا، هل لديها تاريخ في المشاكل المحاسبية؟ هل للإدارة سمعة في النزاهة أو أنها معروفة بأتباع الطرق الملتوية؟ وكذلك من الضروري دراسة حوافز الإدارة في أدارة الأرباح، أن المحللين الماليين يحتاجون الى تقويم نوعية إفصاح الوحدة الاقتصادية في حين ان الإفصاح ليس بديلا عن النوعية الجيدة للقوائم المالية

3- العوامل المؤثرة في جودة الأرباح

لقد لخص (De-jun)العوامل المؤثرة في جودة الأرباح بالاتي (De-jun,2009,53-58) :

ا-اختلاف المعايير المحاسبية:-آذ أن اختلاف المعايير المستخدمة في أعداد التقارير المالية بين المعايير المحلية والدولية من شانه أن يمثل عاملا مهما في التأثير على جودة الأرباح ، وعليه أن الوحدات الاقتصادية التي تتبع مبادئ المحاسبة الدولية لديها اقل ممارسات لتمهيد الدخل (Earnings smoothing)واقل ممارسة لإدارة الأرباح (earnings management)

ب- جودة المعايير المحاسبية: حيث يبين أن صرامة المعايير من شانها أن تمنع الإدارة من استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية في إدارة الأرباح وذلك من شانه أن يزيد من جودة الأرباح

ج- تأثير لجنة التدقيق في جودة الأرباح: حيث تزايد الاهتمام بتشكيل لجان التدقيق في الفترة الأخيرة وذلك لتأثيرها الهام على تحسين جودة الأرباح (Wild,1994,p247-276) ، وقد رأت (Zhai,2006,p50-57) أن تشكيل لجنة التدقيق وزيادة أعضائها من شانه أن يحسن من جودة الأرباح.حيث أن لجنة التدقيق كبيرة الحجم قد أكثر إشرافا على

أعداد التقارير المالية وهذا من شانه أن يحسن من جودة الأرباح من خلال احتمال تخفيض التلاعب في القوائم المالية

د- تأثير أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح : حيث راى (Beasley,1996,p443-465) أن هناك علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة والغش في القوائم المالية مما يدل على أن ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة يرتبط بزيادة احتمال إدارة الأرباح وبالتالي تخفيض جودة الأرباح

4- فروض الحكم على جودة الارباح

الفروض الاتية للحكم على جودة الارباح(حمد،2015 : 49-50):

أ) **فرض مرونة السياسات المحاسبية** :يواجه المحاسب في الكثير من الحالات اكثر من سياسة محاسبية مقبولة ومتاحة يمكن ان يختار بينها ويطبقها وكلها تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ،ويؤدي اختيار سياسة محاسبية دون الاخرى الى تأثيرات مختلفة على الدخل والمركز المالي ، وقد كانت هذه المشكلة من المشاكل الاساسية في المحاسبة منذ القدم ،فقد تتيح هذه المرونة في الاختيار بين السياسات المحاسبية لادارة الوحدة الاقتصادية فرصة لادارة الارباح او تخفيف تقلبات الدخل او ما يطلق عليه في الآونة الاخيرة المحاسبة الابتكارية، ويؤدي اختلاف السياسات المحاسبية الى اختلاف النتائج لنفس الحدث ، مما قد يقلل من موثوقية ومصداقية ارقام الدخل التي يتم الافصاح عنها .

ب) **فرض التقديرات المحاسبية** :تعمل المحاسبة في ظل ظروف عدم تأكد لبعض الامور، ولذلك لابد من اللجوء الى التقديرات المحاسبية ، وينظر البعض الى المحاسبة على انها لعبة الارقام وليس لغة الارقام ، وذلك لوجود مجالات عديدة يدخل فيها التقدير .

ج) **فرض الوكالة** :تنظر نظرية الوكالة الى الوحدة الاقتصادية باعتبارها مجموعة من علاقات الوكالة ،ويسعى كل طرف الى تعظيم منفعته ولو على حساب الاخرين، وقد ظهرت مشكلات عديدة نتيجة انفصال الملكية عن الادارة واتجاه الادارة المحترفة نحو تحقيق اهدافها الخاصة على حساب الجميع، ان انفصال الملكية عن الادارة وعدم تماثل المعلومات والمخاطر الاخلاقية المتعلقة بها تقلق المالكين من حيث ان الادارة التي تسيطر على موجوداتهم ربما تخصص الموارد بشكل غير صحيح ولذلك تواجه المحاسبة كيفية تصميم نظم حوافز الادارة تتيح بالعمل على تحقيق مصلحة الادارة والملاك معا، فنظم الحوافز التي كانت تعتمد على ارقام الارباح كانت تؤدي الى اتباع السياسات المحاسبية واستخدام التقديرات المحاسبية والتلاعب المحاسبي لتحقيق رقم ربح مستهدف يحقق مصلحة الادارة .

د) **فرض الربط بين جودة الارباح والتدفقات النقدية** :ادى افلاس الوحدات الاقتصاديةالامريكية الكبرى الى تغير في طرق تحليل القوائم المالية واهميتها ، فقد كان من الملفت للنظر في حالة هذه الوحدات الاقتصاديةانها كانت تفصح عن ارباح متزايدة في الوقت الذي تتجه فيه الوحدة الاقتصادية نحو الافلاس والسبب في ذلك هو ان الوحدات الاقتصاديةكانت تستخدم مرونة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية في التلاعب بأرقام الدخل . ويستند هذا الافتراض الى فكرة مفادها ان الاقتراب من النقد يعني ارتفاع في جودة الارباح،ولذلك اتجهت الكثير من الدراسات الى

فحص العلاقة بين التدفقات النقدية من التشغيل وصافي الربح للحكم على جودة الارباح.هذه العلاقة في ابسط اشكالها يتم التعبير عنها على انها نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى الارباح.

هـ) **فـرض النمـو**:ينبغـي ان تـنعكس الاربـاح فـي معـدلات النمـو للمبيعـات وربحيـة السـهم الواحـد وعائـد الكوبـون وزيادة القيمة السوقية للسهم ،ولذلك تستخدم معدلات النمو في قياس جودة الارباح

و) **فرض التقويم السوقي** :ينظر البعض الى السوق على انه افضل متنبأ لنفسه ،فالسوق يتضمن عدد كبير من المحللين والمحترفين والمستشارين الماليين . كما ان الكثير يعتقدون بان اسعار الاسهم تميل الى ان تكون حول قيمتها الحقيقية . انالتوزيع الامثل للموارد في اسواق المال يتطلب ان يكون الربح المحاسبي المقر عنه لتلك الاسواق يتمتع بالجودة المناسبة وذلك لان كل من صغار المستثمرين والمستثمرين الكبار (المؤسسيين) والمحللين يعتمد على تمتع الربح بالجودة المناسبة عند قيامه باتخاذ قرارات الاستثمار اوتقويم اسهم الوحدة الاقتصادية ولذلك عندما تزداد جودة الارباح ينعكس ذلك على اسعار الاسهم السوقية ومضاعف السعر \ الربحية ، وزيادة حجم وكمية تداول الاسهم

ي) **فرض كفاءة الادارة (ادارة النشاط)**:لاشك ان كفاءة الادارة سوف تنعكس في مؤشرات اساسية مثل سرعة تصريف المخزون وبيعه ، تحصيل المبالغ المستحقة على المدينين في مواعيدها (كفاءة التحصيل) ، سداد المبالغ المستحقة للموردين (نية السداد). وكفاءة ادارة الموجودات .

ل) **فرض التنظيم المحاسبي المحكم** :يتم وضع تنظيم محاسبي محكم في بعض القطاعات يحدد اسس اعداد وتصوير القوائم المالية للوحدات الاقتصادية التي تندرج وتعمل في هذا القطاع وعادة ما يتم توحيد هذه الاسس والقواعد وتلتزم بها جميع الوحدات التي تنتمي للقطاع ، ومن بين القطاعات التي تخضع لتنظيم محاسبي دقيق ومحكم قطاع المؤسسات المالية (بنوك وشركات تامين) وهذا التنظيم المحكم للممارسات المحاسبية المطلوبة في البنوك ليغلق الباب الى حد كبير امام الممارسات المحاسبية الخاطئة ويقلل من المرونة المتاحة للإدارة في التلاعب وادارة الارباح ووضع التقديرات المحاسبية . ولذلك ان جودة المعلومات المحاسبية والقابلية للمقارنة والممارسات المحاسبية الجيدة في البنوك تكون اعلى من نظيراتها في الوحدات الاقتصادية غير المالية التي لاتخضع للتنظيم المحاسبي ، ولذلك يقل التقلب في اسعار اسهم البنوك بالمقارنة بغيرها من الوحدات غير المالية وتكون اكثر استجابة للتغيرات الحقيقية في الاداء .

ثالثا:- مقاييس التدفقات النقدية كأسلوب لتقويم جودة الأرباح

أن ربحية الوحدة الاقتصادية هي محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة وتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها الوحدة قراراتها التشغيلية والاستثمارية وتقيس نسب الربحية المستندة الى قائمة التدفق النقدي كفاءة الوحدة الاقتصادية في استغلال مواردها بشكل امثل لتحقيق الأرباح و تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي وعلى هذا

الأساس فان تحقيق لرقم مرتفع من صافي الدخل لايعني بالضرورة أنها حققت تدفق نقديا مرتفعا والعكس بالعكس، وكلما ارتفع التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه الوحدة الاقتصادية خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة إرباح الوحدة والعكس بالعكس(مطر،162،2006)، وتمثل نسب الربحية مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين فالمستثمرين يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها التشغيلية والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم إلى وحدات تحقق أرباح وقادرة على دفع التزاماتها وفوائد ديونها (Needlse&Power,2004,p614) لذلك فان قائمة التدفقات النقدية والمؤشرات التي يمكن اشتقاقها منها يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقويم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل.وان الهدف من هذه المؤشرات(المقاييس) هو إيضاح الاتجاهات العامة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة ومن ثم استخدامها كمؤشر لقياس قوة المركز النقدي للوحدة إضافة إلى استخدامها لأغراض التنبؤ بحجم التدفقات

ومن المبررات التي تأكد على مدى الحاجة إلى مقاييس التدفقات النقدية(الهباش،42،2006-43)
ا- أن قائمة التدفقات تتسم بالموضوعية والبساطة وهي أكثر دلالة من الأرقام التي يوفرها أساس الاستحقاق
ب- صعوبة تفسير دلالة الارباح في قائمة الدخل للوحدات الضخمة ذات الأنشطة المتعددة واستخدامها كمؤشر للتدفقات النقدية للوحدة

ج- أن استمرار الوحدة لايرتبط بقدرة الوحدة على تحقيق أرباح أنما يرتبط بقدرتها على تسديد التزاماتها عند الاستحقاق فقد يكون هناك تعارض بين السيولة والربحية فالأنشطة المربحة قد لأتقدم سيولة في الوقت المناسب

ومن أهم المقاييس المستخدمة هي :-
1-مقاييس تقويم جودة الأرباح ،2- مقاييس تقويم السيولة ، 3- مقاييس تقويم السياسة الائتمانية
وسيتم التركيز على مقاييس جودة الأرباح موضوع بحثنا ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:-

1-نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

وتعبر هذه النسبة عن مقدرة الوحدة الاقتصادية على توفير ما يكفي من التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الاحتياجات النقدية الرئيسية وعلى وجه الخصوص التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية (Chotkunakitti,2005: 52)

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية= التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية

2-مؤشر دليل النشاط التشغيلي

وتبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في الوحدة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية(مطر،163،2006) وتعكس هذه النسبة في جانب منها نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح الوحدة(Firedob&Schaefere,2003,p75-89)

مؤشر دليل النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي ÷ الدخل التشغيلي

3-نسبة التدفقات النقدية التشغيلية

تبين النسبة المئوية للتدفقات النقدية من المبيعات وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الوحدة في تحصيل النقدية من المبيعات (مطر،162،2003) ولا تصلح هذه النسبة لتطبيقها في المصارف لعدم وجود مبيعات

نسبة التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي ÷ صافي المبيعات

4-مؤشر النقدية التشغيلية

والذي يقارن أرباح الوحدة الاقتصادية مع التدفق من العمليات لمحاولة توفير مؤشر عن الإنتاج والبيع ومدى قدرة الوحدة على توليد تدفق نقد تشغيلي وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان أفضل (Ryu&Jang,2004,p15)

مؤشر النقدية التشغيلي = صافي التدفقات النقدية التشغيلية ÷ صافي الدخل

(Chotkunankitti,2005,p54)

5-العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أصول الوحدة الاقتصادية على توليد تدفق نقدي تشغيلي

(Zeller&Stanko,1994,p54)

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي= صافي التدفقات النقدية التشغيلية ÷ مجموع الاصول

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي

اولا: نبذة تعريفية عن مصرف الشمال

تأسس المصرف (كشركة مساهمة خاصة)عام 2004 برأسمال (2,5مليار دينار بموجب شهادة التأسيس المرقمة 9712 المؤرخة في 2003/10/7

أن الأهداف الرئيسية للمصرف والتي يبغي تحقيقها من خلال تشجيع الجمهور على الادخار واستثمار هذه المدخرات في المجالات الاقتصادية والتنموية يساهم بصورة فاعلة ومميزة في تحقيق الرفاه الاقتصادي للبلد من خلال منح الائتمان النقدي ولتعهدي وغيرها من الأنشطة المصرفية المختلفة هذه السياسة أدت إلى زيادة حجم التعاملات وبالتالي زيادة الربحية بما يصب في مصلحة المساهمين كما يسعى المصرف إلى تطبيق إجراءات رقابية تمتاز بكفاءة عالية وفاعلية من اجل تقليص مخاطر الائتمان من خلال الطلب من الزبون تقديم ضمانات كافية والتحقق من قدرته وكفاءته المالية قبل منح الائتمان

أعداد قائمة التدفقات النقدية وتقيم جودة الارباح على وفق النسب المالية المشتقة من القائمة

سيتم التركيز هنا على تقويم جودة الارباح من خلال اعداد قائم التدفقات النقدية للسنوات(2011،2012،2013) وفقا للطريقة المباشرة ، وتحليل الانشطة التشغيلية بمجموعة من النسب المالية من خلال تحليل الايرادات والمصروفات ضمن الانشطة التشغيلية للمصرف ، فضلا عن استعمال مجموعة من المؤشرات لقياس جودة الارباح ، تم أعداد قائمة التدفقات النقدية على وفق الطريقة المباشرة للسنوات المالية (2011،2012،2013) وذلك لان المصرف قام باعداد هذه القائمة على وفق الطريقة غير المباشرة وحسب ماتقتضيه متطلبات البحث

قائمة التدفقات النقدية للسنوات (2011،2012،2013)

البيان	السنوات المالية		
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	2011	2012	2013
النقد المستلم من			
إيرادات العمليات المصرفية	92546177	132214221	128866433
إيرادات الاستثمار	996887	519928	1674126
إيرادات النشاط الخدمي والتحويلي	335814	1006466	395921
مجموع الإيرادات	93878878	133740615	130936480
الاستخدامات			
مصروفات العمليات المصرفية	37127521	44171805	56138933
المصروفات الإدارية	10520107	16623921	16945182
المصروفات التحويلية	589795	978664	1942857
المصروفات الأخرى	965287	595387	932750
مجموع المصروفات	49202710	62369777	75959722
التدفقات النقدية قبل التغير بالموجودات والمطلوبات التشغيلية	44676168	71370838	54976758
التغير النقدي في الموجودات التشغيلية			
الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة	784468	805889	386414
المدينون	55933220	12613656	40127326
القروض والتسليفات	45501245	175342532	46198582
مجموع التغير النقدي في الموجودات التشغيلية	11216443	161922987	86712322
التغير النقدي في المطلوبات التشغيلية			
الحسابات الجارية والودائع	79655979	451349443	98571709
الدائنون	37080112	162192819	145796582

مجموع التغير النقدي المطلوبات التشغيلية	42575867	613542262	47224873
مجموع التغير بالموجودات والمطلوبات التشغيلية	31359424	451619275	133937195
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	13316744	522990113	(78960437)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء موجودات ثابتة	30088843	3608846	32950175
زيادة والنقص في مشروعات تحت التنفيذ	78062795	36943521	122373279
زيادة والنقص في الاستثمارات	8521715	9105333	44164551
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	90193356	57927031	45258551
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
زيادة والنقص في رصيد القروض المستلمة	411775	279568	41830
زيادة رأس المال	75000000	35000000	55000000
زيادة والنقص في رصيد التخصيصات	3429300	9834971	13854847
زيادة والنقص في رصيد الاحتياطيات	44627260	34262667	54767021
تسديد ضريبة الدخل	4976394	7088263	11925634
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	29237421	3204473	2120362
صافي الزيادة والنقص في النقود خلال السنة	47639191	468267555	31581524
يضاف رصيد النقود في 1/1	481978467	434339276	902606831
رصيد النقود في 12/31	434339276	902606831	871025307

المصدر: اعداد الباحثة

أظهرت نتائج كشف التدفقات النقدية لسنة 2011 أن صافي التدفق النقدي التشغيلي كان موجب بمبلغ (13316744)، وفي سنة 2012 حقق المصرف تدفق نقديا تشغيليا موجبا إذ بلغ (522990113) وذلك نتيجة ارتفاع حجم التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة نسبة الى التدفقات النقدية الخارجة ، إذ بلغ التغير النقدي قبل التغير في مستحقات التشغيل (71370838) في حين بلغ التغير النقدي في الموجودات سالبا بمقدار (161922988) وبلغ التغير النقدي في المطلوبات موجبا بمقدار (613542262) وان صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية الموجب يساعد المصرف على توليد النقدية مما يؤثر ذلك في قرارات الدائنيين والمستثمرين ويعزز سيولته .أما في سنة 2013 فقد كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية سالبا بمبلغ (78960437) إذ بلغ التغير النقدي في مستحقات التشغيل بمقدار(54976758)وكان موجبا في حين بلغ مجموع التغير النقدي في الموجودات والمطلوبات التشغيلية (533937195) وكلاهما كان سالبا والذي أدى إلى انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية وهو مؤشر غير جيد .

ويمكن توضيح مساهمة إيرادات ومصروفات المصرف في صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية من خلال تقسيم الإيرادات والمصروفات على التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وكما موضح في الجدولين أدناه

جدول (1) مساهمة إيرادات المصرف في صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

التفاصيل	السنوات المالية		
	2011	2012	2013
مساهمة إيرادات العمليات المصرفية	%694,960	%25,280	%(163,203)
مساهمة إيرادات الاستثمار	%7,485	%0,099	%(2,120)
مساهمة إيرادات النشاط الخدمي والتحويلي	%2,522	%0,194	%(0,501)

المصدر: اعداد الباحثة

أن أعلى مساهمة في التدفق النقدي التشغيلي كانت بمعدل 694,960%لإيرادات العمليات المصرفية لسنة 2011 مما يدل على التغير في العناصر المهمة والمؤثرة في التدفقات النقدية التشغيلية

جدول(2) مساهمة مصروفات المصرف في صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

البيان	السنوات المالية		
	2011	2012	2013
مساهمة المصروفات التحويلية	%4,428	%0,187	%(2,460)
مساهمة المصروفات الأخرى	%72,486	%0,114	%(1,181)
مساهمة العمليات المصرفية	%278,803	%8,446	%(71,097)
مساهمة المصروفات الإدارية	%78,999	%3,179	%(21,460)

المصدر: اعداد الباحثة

أن أعلى مساهمة في تخفيض صافي التدفق النقدي التشغيلي كانت لمصروفات العمليات المصرفية لسنة 2013 بمعدل(71,097) ومع ذلك كانت التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغير في مستحقات التشغيل موجبة الان ارتفاع مستحقات التشغيل كان اكبر من مساهمة المصروفات في تخفيض صافي التدفق النقدي

ولتقويم جودة أرباح المصرف عينة البحث وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والتي تم الإشارة إليها سابقا وكما موضح في الجدول أدناه

جدول (3) النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

البيان	السنوات المالية		
	2011	2012	2013
نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	%190,800	%214,431	%172,376
مؤشر دليل النشاط التشغيلي	%30,309	%753,797	%(153,031)
مؤشر النقدية التشغيلية	%31,175	%760,014	%(170,757)

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	%1,449	%32,592	%(4,909)

نلاحظ من الجدول رقم (3)اعلاه ما يلي :-

1-ان نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية كانت جيدة في سنة 2012نتيجة لزيادة حجم التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة على التدفقات النقدية الخارجة وذلك يعد مؤشر جيد للمصرف على توفير ما يكفي من التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الاحتياجات الرئيسية

2- و بالنسبة لمؤشر دليل النشاط التشغيلي فنلاحظ أن أفضل نسبة كانت في سنة (2012) والتي تعزي الى ارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي مقارنة بالسنوات الأخرى .وانخفضت لسنة(2013) حيث كانت سالبة ويعود ذلك إلى انخفاض صافي التدفق النقدي التشغيلي الذي كان سالبا.

3-أن أعلى مؤشر للنقدية التشغيلية كان لسنة (2012) وهو نتيجة لارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي .وكان المؤشر سالبا في سنة (2013) وهو نتيجة للتدفق النقدي التشغيلي الذي كان سالبا

4-أما بالنسبة لنسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي فان أعلى نسبة كانت لسنة (2012) وتبين هذه النسبة مدى قدرة موجودات المصرف على توليد تدفق نقدي تشغيلي .إذ يلحظ حجم الموجودات إلى التدفق النقدي التشغيلي وهي نسبة جيدة .في حين انخفضت لسنة (2013) حيث كانت سالبة وذلك نتيجة للتدفق النقدي التشغيلي الذي كان سالبا

من اجل التوصل إلى النتائج التي سيتم على ضوئها بيان اي من السنوات عينة البحث تتضمن الأرباح الأكثر أو الأقل جودة قياسا بالسنوات الأخرى،

ولتقويم جودة الأرباح وفقا للنسب المالية المستندة على قائمة التدفقات النقدية (الأساس النقدي).في سنة 2011 يلاحظ أن نسبة كفاية التدفقات النقدية مرتفعة لهذه السنة بمقدار (190,180) الاان نسبة دليل النشاط التشغيلي منخفضة وكانت بمقدار (30,309%) وهو دليل على انخفاض جودة الأرباح هذه السنة مقارنة بالسنة اللاحقة. وفي سنة 2012 تبين عند تقويم جودة الأرباح بان هذه السنة ارتفاع جميع المؤشرات المستندة على الأساس النقدي ما عدا نسبة كفاية التدفقات النقدية فأنها كانت بمقدار (187,388%)وتأتي بعد سنة 2011 وعلى الرغم من انخفاض نسبة كفاية التدفقات النقدية ألا أن ارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي جعل نتيجة انخفاض حجم عنصر المستحقات جعل هذه السنة تمتاز بارتفاع جودة الأرباح إذ كان مؤشر دليل النشاط بمقدار (753,797%) وهو دليل لارتفاع جودة الأرباح في هذه عن السنوات الأخرى إذ كانت نسبة مؤشر النقدية التشغيلية (760,014%) وكذلك ارتفاع نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الأصول (32,592%)

أما في 2013 وعند تقويم جودة الأرباح فقد تبين بان المصرف قد حقق تدفق نقديا سالبا في حين كانت نسبة كفاية التدفقات النقدية موجبة (172,376%) وقد انخفض دليل النشاط التشغيلي حيث كان سالبا بمقدار (-612,125%) وإذا كان صافي التدفق النقدي التشغيلي قليلا أو سالبا فانه يعد مؤشر على عدم قدرة المصرف على توليد النقد الكافي من أنشطته التشغيلية .

يلاحظ مما تقدم اهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية والتي تسهم في رفد المصرف والمقرضيين وكافة المستخدميين بكافة احتياجاتهم من المعلومات والتي تسهم في اتخاذ القرارات الرشيدة وتأكد صحة الفرضية بان المقاييس المشتقة منها اداة هامة في تقويم جودة ارباح الوحدة الاقتصادية(المصرف). اذ ان اعتماد مستخدمي القوائم المالية على تلك المؤشرات يقدم لهم صورة واضحة عن حجم السيولة المصرفية والتي تعني ان يكون لدى المصرف النقدية اللازمة لسداد الالتزامات عند حلول ميعاد استحقاقها وفقا لما تبين من قائمة التدفقات النقدية ، وبذلك يمكن اثبات فرضية البحث(تمثل مقاييس التدفق النقدي المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أداة هامة لتقويم جودة أرباح الوحدة الاقتصادية)

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1- تعد قائمة التدفقات النقدية مناسبة لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية

2- أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقويم جودة أرباح الوحدة الاقتصادية وتزويد المستخدمين بمعلومات تمكنهم من معرفة قدرة الوحدة على توليد النقدية وحاجات الوحدة في استخدام النقدية

3- انخفاض جودة الأرباح في سنة 2011 بالرغم من ارتفاع نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية مقارنة بالسنوات الأخرى عينة البحث وذلك نتيجة لانخفاض صافي التدفق النقدي التشغيلي وذلك لارتفاع حجم عنصر المستحقات

4- ارتفاع نسبة جودة الأرباح في سنة 2012 حيث امتازت هذه السنة بارتفاع جميع المؤشرات باستثناء نسبة كفاية التدفقات النقدية والتي كانت اقل من سنة 2011، وأيضا ارتفاع نسبة جودة الأرباح نتيجة لارتفاع صافي التدفق النقدي التشغيلي قبل التغير في مستحقات التشغيل .

5- أظهرت النتائج في سنة 2013 انخفاض جميع النسب وظهورها بشكل سالب ما عدا نسبة كفاية التدفقات النقدية والتي كانت موجبة

ثانيا: التوصيات

1- نظرا لأهمية قائمة التدفقات النقدية نوصي بضرورة قيام المستثمرين والمستخدمين للقوائم المالية بالتركيز على المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية والتفريق بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية لاتخاذ القرارات المالية المناسبة.

2- وجوب أعطاء قائمة التدفقات النقدية المزيد من الاهتمام والدراسة لإبراز دورها لمتخذي القرارات وللجهات المستخدمة للقوائم المالية المنشورة لما تتضمنه من معلومات تعكس قدرة الوحدة الاقتصادية على مواجهة الظروف الاقتصادية المحيطة بها

3- ضرورة اهتمام مستخدمي القوائم المالية بشكل اكبر بالنسب المالية المستندة على قائمة التدفقات النقدية لتقويم جودة الأرباح عند اتخاذ القرارات

4- ضرورة قيام المصرف بالاهتمام بقائمة التدفق النقدي وتفعيل دورها في توفير أساس لعملية المقارنة بين أداء الوحدات الاقتصادية او لمقارنة أداء الوحدة نفسها في فترات مالية متتالية

5- ضرورة قيام المصرف عينة البحث بمعالجة الخلل الحاصل في التدفق النقدي السالب من الأنشطة التشغيلية لان ذلك يعتبر خلل يؤثر على المصرف في المستقبل

المصادر

1-ألساعدي،استقلال جمعة"تكامل مفهومي الدخل والتدفقات النقدية ودورها في تعزيز جودة الأرباح المحاسبية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ،2012

2-جاموس،مصطفى"قائمة التدفق النقدي احد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سوريا" مجلة جامعة دمشق،المجلد(1)،العدد(1)،1999

3-حمد، منى كامل"قياس جودة الارباح المحاسبية في ظل تبني مدخل القيمة العادلة لتقويم الاستثمارات المالية"،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد ،2015

4-حنان،رضوان حلوه،"تطور الفكر المحاسبي :مدخل نظرية المحاسبة"،الطبعة الأولى،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان ،2009

5-الجعارات،خالد جمال "معايير التقارير المالية الدولية:IFRSs &IASs" أثراء للنشر والتوزيع،2007

6-الدهراوي،كمال الدين وهلال،"المحاسبة المتوسطة"الدار الجامعية،الإسكندرية،1999

7-الدوري،مؤيد عبد الرحمن،ابو زناد،نور الدين اديب"التحليل المالي باستخدام الحاسوب"الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر،عمان ،2003

8-الهباش،محمد يوسف، "استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية" دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية،رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية،غزة،2006

9-مطر،محمد،"الاتجاهات الحديثة قي التحليل المالي والائتماني"الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر،عمان ،2006

10-منصور،محمد،"مدى ملائمة معلومات قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات:دراسة نظرية تطبيقية،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ملحق العدد 1 ،2001

11-Beasly,M"An Empirical Analysis of the Relation between the board of director composition and financial statement Fraud" Accounting Review,1996

12-Chan Konan,Chan Louis K.C.,Jegadeesh Narasimhan,&Lakonishok Josef., 'Earnings Quality and stock returns", Journal of Business,VO 1,No3,2006

13-Chotkunakitti,Porntip,"Cash Flows and Accrual Accounting in Predicting Future Cash Flow of Thai Listed Companies", in partial fulfillment of the degree of Doctor of Business Administration, Southern Cross University, Australia, 2005

14-Comiskey.Eugence,and Mulford Charles, 'Guide to Financial Reporting and Analysis", John Wiley &Sons.USA,2000

15-Dechow Patricia &Schrand Catherine 'Earning Quality",The Research Foundation of CFA Institute ,2004

16- Dechow,p.,"Accounting earnings and cash flow as measures of firm performance : The role of accounting accruals", journal of accounting and Economics (18), 1994

17-De-jun WU.What are affecting earnings quality: summarization. Journal of Modern Accounting and Auditing

18-Friedlob &Schneifer,L.L.F.,"Essentials Of Financial Analysis". New jersey: Wiley, 2003

19-Keiso,D,E,Weygand,J.J,Warfield,T.D."Intermediate Accounting"10th ed,New jersey: WILEY

20-Needles,B E,and Powers,M."Financial Accounting",8th ed, New York: Houghton Mifflin company,2004

21-Richardson Scott, 'Earnings Quality and Short Sellers", Accounting Horizons, Supplement ,2003

22-Sloan,R.G.,"Do Stock Prices Fully Reflect Information In Accruals and Cash flow About Future Earnings?, 'The Accounting ReviewmVol.(71),No3,1996

23-Wild,J,"The Audit Committee and Earnings Quality",jounal of Accounting Auditing and finance

24--Wild,J,et al,"Financial Statement Analysis",8th ed,Mc Graw-Hill Inc,New York, 2003

25-Penman,Stephen H"The Quality of Financial Statements Perspectives from the recent stock market bubble 'Accounting Horizonsmsupplement,2003

26-Stickney,C.P,and Brown,P.R."Financial Reporting and Statement Analysis: A strategic Perspectives,USA:Harcourt Brace &company

27-Schipper,Katherine&Vincent,Linda," Earnings Quality' Accounting Horizonsm supplement,2003

28-Zeller,T.L.&Stanko,B.B."Operating cash flow ratio measure a retail firms ability to pay",journal of Applied Business Research,Fall,Vol.(10)No4,1994

29-Zhai H,"Aduit Committee and earnings quality 'journal of auditing and finance, 1994

30-http://infolech accounts.com

الملاحق

أ-الميزانية العمومية لمصرف الشمال

1- الميزانية العمومية للسنوات (2011-2013)

البيان	السنوات المالية		
الموجودات	2011	2012	2013
الموجودات المتداولة			
النقود	434339276	902606831	871025307
الاستثمارات	18642890	9537557	537022109
الائتمان النقدي			
الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة	805889	0	386414
القروض والتسليفات	267710584	443053117	489251700
مجموع الائتمان النقدي	268516473	443053117	489638114
المدينون	78397756	65784100	105911426
مجموع الموجودات المتداولة	799896395	1420981605	1520276956
الموجودات الثابتة			
الموجودات الثابتة(بالقيمة الدفترية)	21524405	49055559	76146806
مشروعات تحت التنفيذ	97640967	134584489	12211210
مجموع الموجودات الثابتة	119165372	183640048	88358016
مجموع الموجودات	919061767	1604621653	1608634972
الحسابات المتقابلة المدينة			
التزامات الزبائن لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات)لها مقابل	437622835	447552995	447442546
مصادر التمويل			
مصادر التمويل قصيرة الأجل			
قروض مستلمة	424155	144588	102757
حسابات جارية وودائع	633281700	1084631144	1183202853
التخصيصات	23839079	38511422	49682852
الدائنون	43766488	205959307	60162725
مجموع مصادر التمويل قصيرة الأجل	701311422	1329246461	1293151187

مصادر التمويل طويلة الأجل			
رأس المال المدفوع	175000000	210000000	265000000
الاحتياطيات	42750345	65375192	50483785
حقوق المساهمين	217750345	275275192	315483785
مجموع مصادر التمويل	919061767	1604621653	1608634972
الحسابات المتقابلة الدائنة			
التزامات الزبائن لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات)لها مقابل	437622835	447552995	477442546

ب- كشف العمليات الجارية

البيان	السنوات المالية		
إيرادات النشاط الجاري	2011	2012	2013
إيرادات العمليات المصرفية	92546177	132214221	128866433
إيرادات الاستثمار	996887	519928	1674126
مجموع الإيرادات	93543064	132734149	130540559
مصروفات العمليات المصرفية	37127521	44171805	56138933
المصروفات الإدارية	10520107	16623921	16945182
الاندثارات والاطفاءات	1959392	2557689	5858928
مجموع المصروفات	49607020	63353415	78943043
فائض العمليات الجارية	43936044	69380734	51597516
تضاف إيرادات النشاط الخدمي والتحويلي	335814	1006466	395921
تنزل المصروفات التحويلية والأخرى			
المصروفات التحويلية	589795	978664	1942857
المصروفات الأخرى	965287	595387	932750
مجموع المصروفات التحويلية والأخرى	1555082	1574051	2875607
الفائض القابل للتوزيع	42716776	68813149	49117830
الفائض موزع كما مبين أدناه			
تخصيصات ضريبية	7088263	11925634	9242216
احتياطي رأس المال القانوني	1781425	2844276	1993780
احتياطي توسعات	-----	300000	2500000
أرباح (الفائض المتراكم)	33847088	53743139	35381834
	42716776	68813149	49117830